المعاصر«محاولة في التركيب »

أ: مصطفى عماري(*)

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى التأريخ لمفهوم التسامح، عبر مراحل ومحطات فكرية أساسية، ساهمت في بلورة وتشكيل معالمه ومحدداته الرئيسية.حيث لايمكن بأي حال من الأحوال الإحاطة الشاملة والكاملة بكل المقتضيات المعرفية والتاريخية المرتبطة بهذا المفهوم، فتلك غاية لا يستطيع مقال كهذا تحقيقها، لذلك كان التقيّد بمنهج وخطة محكمة، الضامن الوحيد لنجاح هذه المحاولة التركيبية.

عناصر هذه الخطة فنجملها فيما يلي:

1. مفهوم التسامح من حيث النشأة، المفهوم والدلالة.
2. أنواع التسامح.
3. مفهوم التسامح في الفكر الغربي.
4. إشكالية التسامح في الفكر العربي المعاصر «اختلاف الرؤى».

إن محاولتنا التركيبية هذه ستكون عبارة عن حصيلة إجمالية لأهم دلالات مفهوم التسامح، ولا يخفى أن الدراسات والأبحاث الكثيرة المنشورة؛ سواء في المجلات العلمية المتخصصة، أو في أعمال الندوات،قد حاولت مقاربة المفهوم، خاصة أن المفهوم الذي نؤرخ له، يواجه في الأوضاع الراهنة لمجتمعاتنا تحديات ورهانات متعددة، بل ومتعارضة، بعضها معرفي فكري، وبعضها الآخر تاريخي، سياسي وإيديولوجي.

مقدمة:

التسامح بوابة عظيمة تدخل منها جميع أشكال التواصل الثقافي والحضاري والتجاري والعلمي والأخلاقي، فتحدث عملية التأثر والتأثير بين الشعوب والحضارات، فالشرق العربي على سبيل المثال أخذ من الشرق اليوناني علوم الفلسفة والمنطق، وأخذ الشرق اليوناني من العرب علوماً عديدة في الرياضيات والفلك من غير أن يلفت أحد الطرفين إلى اختلاف الديانة أو العرق.

لقد تبلور مفهوم التسامح في سياق تاريخي ونظري محدَّدين، واكتسب دلالاته الأولى في قلب هذا السياق. و برزت ملامحه الأولى واستوت في إطار معارك الحروب الدينية والإصلاح الديني، واتخذت صورة واضحة في الفلسفة السياسية الحديثة خلال القرن السابع عشر، ثم تطور واتسعت دلالاته وتنوعت في القرن العشرين، وذلك في سياق تطور مبادئ وأجيال حقوق الإنسان، وكذلك في إطار تطور منظومات الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة.

1.التسامح؛ نشأة المفهوم، الدلالة وتطورها.

يجمع أغلب دارسي مفهوم التسامح على صعوبة ضبط معانيه ودلالاته، ولا يتعلق بالدلالات الفلسفية الاصطلاحية، التي ارتبطت به خلال مراحل تشكله وتطوره، سواء في المجال الديني أو في الفلسفات التي حاولت وضع حدود لمعانيه في القرن السابع عشر وما بعده، بل إنّ الأمر يتجاوز الدلالة الاصطلاحية نحو الدلالات اللغوية العامة التي تحملها المفردة. وقد بيَّن المفكر الفرنسي (بول ريكور) في المقاربة التي ركَّبها لمفردة (تسامح ـTolérance) اعتماداً على بعض معاجم اللغة الفرنسية[1]. إنّ الطابع المبسط للدلالة كما تقدمها بعض المعاجم، يساهم في مزيد من غموض المفهوم وصعوبته.

حيث نواجه الصعوبة نفسها عندما نقترب من دلالة كلمة تسامح في المعاجم العربية، وتتبيَّن بعض جوانب هذه الصعوبة في الدراسة

الهامّة (لسمير الخليل) المعنونة بالتسامح في اللغة العربية[2]، حيث وضَّح الباحث في هذه الدراسة صور التناقض بين جذر كلمة التسامح ومفهوم التسامح، موضحاً أنّ استيعاب روح المفردة في سياقها النظري والتاريخي يتطلب عمليات تمثل وتوظيف يكون بإمكانهما نحت الدلالة الجديدة في رسم الكلمة العربية، ومن أجل ذلك يجب الاستمرار في امتحان المفردة بالتداول، لنقف على حدود الدلالات التي تُقرن بها.

يستخدم مصطلح التسامح عندما نحاول أن ندرس كيفية انبثاقه وآلية اشتغاله ضمن أوساط اجتماعية _ ثقافية وسياسية متغيرة من وقت إلى آخر (وهنا يدخل عامل التاريخ). أو متنوعة (وهنا يدخل عامل الأنتروبولوجيا الثقافية)[3]. لكن ما التسامح؟ وكيف يتم إحقاقه في وقت كثرت فيه النّزاعات الطائفية والتمزقات المذهبية، وطغت فيه قيم الأنانية والكبرياء والتناحر بين أفراد وجماعة الأمة الواحدة؟.

1.1. معنى التسامح:

إن التسامح هو الموقف الذي يبيح لشخص ما قبول أساليب الآخرين في التفكير وطريقة معيشتهم الحياتية، ضد كل ما يمكن أن يعكّر صفوها، ومكافحة أدران العنصرية الوضيعة والكراهية المتزمّتة والاستعاضة عن كل ذلك بقيَّم الاندماج والاعتراف والاحترام، وليس العزل والإقصاء والتقوقع على الذات الذي لا نستطيع معه أن نفهم الآخر؛ فنعمد إلى ازدرائه واحتقاره لدينه أو عقيدته أو سياسته أو عرقه أو أسلوب حياته أو بلده أو لغته ...إلخ.

ولهذا، سيكفل التسامح،(كإيتيقا ـ Éthique)، وكمبدأ وكموقف، بلوغ تلاحم عرقي كلياني للبشرية جمعاء[4]. والتسامح يضمن أسلوباً في محاربة الإقصاء الاجتماعي والنّزاع والعزلة، ويساهم بذلك في محاربة الحقد وفتح أبواب الحوار والتراضي بين الأطراف المتصارعة والمتناحرة، ورفض كل أشكال العنف، ويحقق الانفتاح على الثقافات الأخرى والمشاركة في الإنتاج «الكوني_الإنساني».

2.1.المعنى اللغوي للتسامح:

نجد في لسان العرب، تمييزاً بين (سمح)، يقال في السخاء، و(أسمح)، يقال في المتابعة والانقياد. «يقال أسمحت نفسه إذا انقادت، وسمح لي فلان، أي: أعطاني، وسمح لي بذلك يسمح سماحة. وأسمح وسامح: وافقني على المطلوب»[5]. فالدلالة الأصلية للكلمة تبدو دلالة سلبية، ولعل كلمة عدم التسامح أو اللا تسامح (Intolérance) هي التي تعبر عن هذه الدلالة السلبية.

3.1.المعنى الاصطلاحي للتسامح:

لقد تم تناول لفظة تسامح (Tolerantia) اللاتينية في القرن السادس عشر، واستعملها أباء الكنيسة للدلالة على معنى القبول والتحمل السلبي، كما يتضح ذلك في كتابات كالفن (Calvin) ومونتانيو (Montaigne). وخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، في ألمانيا وهولندا، دلت الكلمة على معنى التسامح المتصل بالحرية الدينية[6]، فالبحث في تاريخ دين معين، أو في تاريخ الأديان، لا يكشف عن التسامح بقدر ما يكشف عن المظاهر الفظيعة لعدم التسامح.

4.1.النشأة والدلالة:

ولدت كلمة تسامح في القرن السادس عشر من الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، فقد انتهى الأمر بأن تساهل الكاثوليك مع البروتستانت، وبالعكس، ثم صار التسامح يرتجى تجاه جميع الديانات وكل المعتقدات[7].

فبعد مرحلة الدين الرسمي، الواحد والوحيد للدولة، مع اضطهاد جميع الملل الأخرى التي تخالف هذا الدين، ثم بعد المرحلة الأخرى منذ منتصف القرن الخامس عشر؛ حيث بدأت أولى إرهاصات وبوادر التسامح تطفو على السطح، وبالذات التسامح الديني، الذي علت

كثير من الأصوات داعية إليه. ونخص بالذكر حركة الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر (1483 – 1546) وأتباعه؛ فهو الذي وجه سهام نقده وإصلاحه صوب البابا والكنيسة الكاثوليكية.

يمكن أن نقول إنّ عاملين اثنين ساهما بطرق مختلفة في تشكُّل مفهوم التسامح، وإليهما يعود الفضل في منحه جوانب عديدة من الدلالات التي يحملها؛ الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، ثم الاكتشافات الجغرافية وما ترتب عنها من جدل لاهوتي وأخلاقي، ذلك أنّ التسامح نشأ ليعكس جوانب من صور تفاعل الفكر الحديث مع التطورات العديدة، التي نشأت في القرن السادس عشر في قلب المجتمع الغربي، حيث تبلور المفهوم كمحاولة لصدِّ مختلف أشكال العنف السائدة في المجتمع، وخاصة في مجالات العقيدة الدينية.

نشأ مفهوم التسامح منذ بداياته في صلة وثيقة بمفهوم الحرية، وقد لا نتردد في القول إنّ قاعدة نشوئه النظرية تتمثل في مساعي الحرية المرتبطة في فجر المجتمعات الحديثة بمتطلبات الوعي الفردي والنزعة الفردية. صحيح أنّ مجال الظهور والتشكل تؤطره إرهاصات الإصلاح الديني، إلا أنّ ميدان استواء ملامحه النظرية يجد أرضيته في معارك حرية التفكير والتعبير والعقيدة.

2.أنواع التسامح.

يمكن تصنيف التسامح من حيث أنواعه إلى:

1.2. التسامح من حيث طبيعته:

ميز(جون لوك) في وقت مبكر بين نوعين من التسامح الذي تبناه، ودعا إليه لأسباب دينية_مذهبية بحكم ظروف واقعه المعاش، فهو لديه إما تسامح شكلي (مظهري)، أو تسامح موضوعي (جوهري)، والتسامح الشكلي لديه هو أن تترك المعتقدات والشعائر الدينية أو المذهبية الأخرى وشأنها، ونقيضه هو إرغام أصحاب تلك المعتقدات الأخرى (غير الدين أو المذهب الرسمي أو السائد) على الخضوع لهيئة دينية في الدولة أو الكنيسة.

أما التسامح الموضوعي لديه، فلا يقتصر على مجرد ترك الأديان والمذاهب الأخرى وعقائدها وشعائرها وشأنها، بل هو أساساً اعتراف ايجابي بأنها عقائد دينية أو مذهبية ممكنة لعبادة الله[8].

2.2.التسامح من حيث استمراريته:

يكون التسامح من حيث استمراريته على نوعين:

- ✓ التسامح الدائم ،حيث تستمر الجهة المتسامحة في تسامحها مع الآخر المختلف على الرغم من تغير الظروف والأحوال، ويتطابق هذا النوع مع التسامح الموضوعي الجوهري الايجابي الاختياري.
- ✓ التسامح المؤقت، حيث تتخلى الجهة المتسامحة عن تسامحها في ظل ظروف وأحوال معينة لتنتقل من التسامح إلى اللا تسامح، أو بالعكس بأن تنتقل من اللاتسامح إلى التسامح، ويتطابق هذا النوع مع التسامح الشكلي المظهري السلبي الاضطراري .

فالتسامح الدائم يبدو أكثر اقتراناً بالتسامح الموضوعي_الايجابي الاختياري، وأن التسامح المؤقت يبدو أكثر اقتراناً بالتسامح الشكلي_السلبي الاضطراري.

3.2. التسامح من حيث أبعاده:

يمكن أن يصنف التسامح من حيث أبعاده إلى نوعين أساسيين:

- ✓ التسامح الداخلي، الذي يتم تبنيه وتطبيقه داخلياً في نطاق دولة واحدة أو مجتمع واحد.

✓ التسامح الخارجي، الذي يتم تبنيه وتطبيقه خارجياً في نطاق دول أو مجتمعات متعددة. وغالباً ما يكون التسامح الخارجي انعكاساً للتسامح الداخلي وتجسيداً له على الصعيد الخارجي.

4.2. التسامح من حيث نطاقه:

يُمكن أن يُصنّف التسامح من حيث نطاقه، أو درجة اتساعه وشموله، إلى نوعين أساسيين:

✓ التسامح العام، الذي يتسع وتمتد حدوده ليشمل كل المكونات المجتمعية في مجتمع واحد أودولة واحدة أو إقليم واحد أو يشمل كل العالم ودوله ومجتمعاته.

✓ التسامح الخاص الذي يضيق وتقتصر حدوده على مجتمع واحد أو دولة واحدة أو إقليم واحد، أو يقتصر في المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد أو العالم على جماعة أو طائفة أو قومية أو حزب أو مكون دون آخر.

5.2. التسامح من حيث موضوعه:

يمكن تصنيف التسامح من حيث موضوعه أو مضمونه إلى نوعين أساسيين:

✓ التسامح الكلي الذي لا يستثنى منه أي موضوع (دينياً، فكرياً، ثقافياً، اجتماعياً، سياسياً).

✓ التسامح الجزئي الذي يقتصر على موضوع دون آخر.وتشمل المواضيع التي يتناولها التسامح:

أ.التسامح الديني:

يقصد بالتسامح الديني قبول واحترام المعتقدات الدينية والمذهبية الأخرى المختلفة والمخالفة، والتسامح تجاه معتنقيها، والاعتراف بحق المرء في تبني أية ديانة أو مذهب. وتظهر ضرورة هذا النوع من التسامح في الظروف التي تسيطر فيها حركة دينية معينة على المجتمع وتضطهد أصحاب المعتقدات الدينية أو المذهبية الأخر[9]، وبذلك فإن التسامح الديني هو التسامح بين الرؤى الدينية للأديان المختلفة، أو مع الرؤى المذهبية الأخرى داخل الدين الواحد، وأن يفهم الفرد أو يتفهم أو حتى أن يطبق وجهات نظر فرد آخر على نفسه، لكنه مطالب بأن لا يتدخل في الشعائر الدينية للآخر.

ويكفل التسامح الديني للجميع حق ممارسة معتقداتهم الدينية والمذهبية[10]، حيث يرى (جون رولز) أن التسامح الديني ليس فكرة سياسية، لكن التعبير عنها يمكن أن يتم من داخل عقيدة دينية أو غير دينية (سياسية)[11]. ولكل الأديان والمذاهب من منظور التسامح الديني حق ممارسة شعائرها وطقوسها، أي التعايش بحرية ودون تعصب[12].

ب.التسامح الفكري:

يقصد بالتسامح الفكري، احترام الآراء والأفكار المخالفة وفقاً لآداب الحوار وعدم التعصب، فالاجتهاد والإبداع حق لكل إنسان بغض النظر عن لونه، جنسه، دينه[13]. ونقيض التسامح الفكري، هو اللا تسامح الفكري الذي يعني حجب حق التفكير والاعتقاد والتعبير بفرض قيود وضوابط تمنع ممارسة هذا الحق، بل وتنزل عقوبات بالذين يتجرؤون على التفكير خارج ما هو سائد، سواء أكان ذلك بقوانين مقيّدة أو عبر ممارسات قمعية.

ج.التسامح الثقافي:

يقصد بالتسامح الثقافي، قبول واحترام القيَّم والتقاليد والتوجهات الثقافية المختلفة، وعدم التمسك بالقيّم والتقاليد والتوجهات الثقافية الخاصة، وتأييد كل رغبة في التجديد، أو أي شكل أو نمط للتغيير[14]. ويعبر التسامح الثقافي عن قبول واحترام الخصائص المختلفة للثقافات الأخرى في العالم، ولأشكال التعبير المختلفة الخاصة بكل منها، أو لأساليبها المختلفة في الحياة.

فيعني التسامح التجانس مع الاختلاف، وهو يزداد مع المعرفة وانفتاح العقل على العالم وزيادة الاتصالات والتفاعلات مع الثقافات الأخرى، فضلاً عن حرية التفكير والمعتقدات والممارسات، ومن ثم فإن التسامح يعبر عن اتجاه نشط ينشأ ويزداد بالاعتراف بالحقوق الإنسانية الكلية، والحريات الأساسية للآخرين[15].

ويكمن المنطلق الأساس للتسامح الثقافي في القدرة على احتواء التباين بروح نقدية، ورفض مختلف أشكال التعصب، لأن التباينات في المجتمع المتعدد ليست تباينات في الآراء، بل تباينات ثقافية، والتباينات في الآراء متحركة، بحيث أن معارض اليوم قد يكون حليف الغد، في حين أن التباينات الثقافية لها حدود مرسومة تتميز بالصلابة والاستمرار والدوام دون أن تكون حتماً نزاعية.

د. التسامح الاجتماعي:

يقصد بالتسامح اجتماعياً الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق باختلافات السلوك والرأي، ولكن دون الموافقة عليها بالضرورة، ويرتبط التسامح الاجتماعي بسياسات الحرية في ميدان الرقابة الاجتماعية، وهو اعتراف بالآخر على أساس إنساني بعيداً عن التفاضل العنصري، لأن العنصرية والعرقية والعدوان تتنافى مع مبدأ التسامح.

فالنوع البشري يتألف من رجال ونساء، وهم جميعهم آدميون، ومع ذلك فهناك كثيرون ينكرون التنوع الموجود في الطبيعة ويدعون أن هناك جنساً أسمى هو بالطبع جنسهم، لكن التمييز العنصري اليوم يختلف عن سابقه، فلم يبقَ على أساس الأصل أو اللون، بل اتخذ شكلاً جديداً يظهر في عدم قبول المهاجرين الجدد على قدم المساواة المطلقة والاعتراف أو عدم الاعتراف بإسهامهم الثقافي، ويعني اللا تسامح الاجتماعي في بعض مظاهره فرض نمط حياة معينة وممارسات وسلوكيات أصبحت من تراث الماضي[16].

ونجد اليوم الكثير من الدعوات إلى قبول المرأة والاعتراف بها سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، وليس بيولوجياً فقط. حتى ظهر في العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم (Gender)[17]، الذي يمكن أن نسميه (بالتسامح الجندري)، واتساع نطاق استعماله في أدبيات المنظمات الإقليمية والدولية، ويشير إلى طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، والتي تتمظهر في تراتبية تكرس في الغالب أسباب تهميش المرأة متجاوزة للفروق البيولوجية[18].

هـ . التسامح السياسي:

ويقصد بالتسامح سياسياً؛ قبول واحترام حقوق الآخرين السياسية والاجتماعية، مما يبدو غير متاح إلا في حالة تسليم المجتمع لكافة البشر بحقوق إنسانية متساوية من حيث هم بشر وليسوا آلهة، على الرغم من انتمائهم لمعتقدات وسلوكيات وأخلاق متفاوتة في كل المجالات. ويتم التعبير عن التسامح السياسي في إطار الحقوق والواجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة، تشمل بنطاقها حتى الحرية الدينية[19].

ويرجع ذلك إلى أن التسامح بمفهومه العام لم يعد مجرد قضية أخلاقية، بل قضية سياسية أيضاً، حيث يتحدد على أساسها موقف السلطة من الأفعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية[20]، وهو ما يعني أنه على الأفراد أن يتعلموا كيف يعيشون ويسمحون لغيرهم أن يعيشوا، ومن ثم يسمحون للآخرين ممن يعتنقون رؤى مختلفة عن رؤاهم، وممارسة تلك الرؤى دون تدخل من غيرهم. ويعد التسامح السياسي والفكري أيضاً قيمة ضرورية لتعايش وتفاعل الجماعات المختلفة سياسياً وفكرياً، وهو ضروري للدولة التي يجب أن لا تقتصر هويتها على جنس أو دين أو عقيدة، لأن في ذلك إهداراً لقيمة المواطنة ونزوعاً إلى التفرد والتسلط.

فالتسامح السياسي يقوم على الإقرار بالمساواة بين المواطنين وتمتعهم جميعاً بحقوق وحريات متساوية، ويعني ذلك عدم رفض الآخر المختلف سياسياً وفكرياً ولا تهميشه أو إقصائه، لأن السياسات والأفكار الأخرى المختلفة كلها تصب في الصالح العام، وتناهض الشمولية الإطلاقية، وتقر بالنسبية والتعددية وحق الاختلاف[21]. كما يتجسد التسامح السياسي في السماح للمواقف السياسية

المختلفة بالمشاركة، واحترام المعارضة السياسية، لا مجرد الإقرار بحقها في الحرية فحسب، بل من تبرير التسامح السياسي[22]. فالتسامح يشارك الديمقراطية في تمكين الأقلية السياسية أو الدينية أو الإثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية، لا بناءً على قوتها العددية فحسب، بل بناءً أيضاً، وبالخصوص على حقوقها في أن تكون ممثلة تمثيلاً يمكنها من إسماع صوتها وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها[23].

3. التسامح في الفكر الغربي.

1.3. مفهوم التسامح عند جون لوك:

تتضح الحقيقة التاريخية لتطور مفهوم التسامح في كتاب (جون لوك) سنة 1689 المعنون ب«رسالة في التسامح» (Lettre sur la Tolérance)، حيث يعلن في طيّات هذه الرسالة بأن التسامح جاء كرد فعل على الصراعات الدينية المتفجرة في أوروبا، ولم يكن من حل أمام مفكري الإصلاح الديني في هذه المرحلة التاريخية، إلا الدعوة والمناداة بالتسامح المتبادل والاعتراف بالحق في الاختلاف والاعتقاد.

ويذهب كثير من المفكرين إلى الاعتقاد بأن مفهوم التسامح قد شهد تطوره وفقاً للصيغة العصرية تحت تأثير الوضعية الجديدة التي أدت إليها حركة الإصلاح الديني الأوروبي بزعامة (مارتن لوثر)، وبالتالي فإن هذا المفهوم ولد ليؤكد تعبيرات جديدة في الذهنية ناجمة عن علاقة اجتماعية جديدة قوامها: علاقة الاعتراف المتبادل بين القوى التي استمرت تتصارع لأجيال من الزمن، فقد حدث انشقاق داخل الدين الواحد، ثم حدث تجاوزه بالاعتراف بالحق في الاختلاف وفي الاعتقاد، ثم في حرية التفكير بوجه عام.

تم هذا التحول في مضامين مفهوم التسامح في أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً في القرن التاسع عشر، وذلك مع بروز ملامح الحداثة الأوروبية ومظاهرها الحضارية، وتحت تأثير منظومة من العوامل الثقافية والسياسية، ولاسيما ظهور دولة القانون والمجتمع المدني والعلمانية، ومن ثم نمو وتطور الفلسفات النقدية، خاصة فلسفة الأنوار التي بدأت مع القرن الثامن عشر بما حملته معها من قيّم ومفاهيم وأفكار جديدة حول العقل والحرية والمساواة والحقوق الطبيعية وحقوق الإنسان[24].

2.3. مفهوم التسامح عند فولتير.

يعد الفيلسوف الفرنسي فرونسوا فوليتر (François Marie Voltaire 1694 – 1778) ، فيلسوف التسامح بحق، لأنه ارتفع بالتسامح واقترب فيه من المفهوم المعاصر، إذ وضعه في صيغة المبدأ الأول لقانون الوجود الطبيعي وكأساس للقول بحقوق طبيعة الإنسان.

يقول (فولتير)في هذا الخصوص: كلنا ضعفاء وميالون لقانون الطبيعة، والمبدأ الأول للطبيعة هو التنوع، وهذا يؤسس للتنوع في مجال الحياة الإنسانية، وقبول هذا التنوع حق أساسي للوجود.

مع حلول القرن السادس الميلادي دخل مصطلح التسامح(Tolérance) من اللغتين اللاتينية والفرنسية إلى اللغة الألمانية، واستخدم بالمعنى الضيق له ليعنى التسامح تجاه المذاهب الدينية الأخرى[25]، وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تحول التسامح الديني إلى مفهوم قانوني، حيث أصدرت الحكومات مراسيم التسامح[26]، التي أجبرت موظفي الدولة والسكان المؤمنين بحكم القانون (the rule of Law) على أن يكونوا متسامحين في سلوكهم تجاه الأقليات الدينية الأخرى مثل: اللوثريين.

3.3.مفهوم التسامح عند هابرماس.

اليوم وفي إطار الاستعمال غير الدقيق للكلمة فإنه يمكن، كما يقول (هابرماس)، أن ندرك أصلها السياسي. ويضيف أن الكلمة لا

تستعمل فقط للدلالة على نزعة عامة لمعاملة الآخرين بصبر وتسامح، بل إننا نستعملها للإشارة إلى فضيلة سياسية (Political Virtue) في تعاملنا مع المواطنين الذين هم مختلفون، أو لديهم أصول مختلفة. اليوم، وكما يؤكد (هابرماس)، فإن التسامح يغير جوهر الثقافة السياسية الليبرالية، وأنه هو ليس نفسه كفضيلة للسلوك المدني.

إن التسامح في نظر (هابرماس) يجب أن لا يمزج مع الرغبة للتعاون، ومع حلول الوسط؛ حيث إن كل ادعاء بحقيقة معتبرة لشخص معين لا يمكن أن يكون محلاً وعرضة للتفاوض، وذلك عندما يتنازع هذا الادعاء مع ادعاء آخر بالحقيقة من قبل شخص آخر. فالتسامح يكون ضرورياً أصلاً، وذلك عندما يرفض المرء قناعات شخص آخر، وهنا يقول (هابرماس): إننا لا نحتاج لكي نكون متسامحين عندما نختلف تجاه معتقدات وتوجهات الآخرين، أو حتى عندما نقدّر الآخرين. وأخيراً، فإن التسامح الديني تجاه ما يحمله الآخرين من المعتقدات ينشئ عموماً ما يمكن تسميته بالتسامح السياسي للآخرين الذين يفكرون بصورة مختلفة.

4.3.مفهوم التسامح عند جاك دريدا.

الفيلسوف الفرنسي (جاك دريدا)، فيلسوف الاختلاف والتفكيك، معروف اشتغاله بحلقة فلسفية تعنى بالصفح وحدوده وإمكانياته. عمل مع مريديه على ممارسة التسامح وجعله موضوعاً مفكراً فيه، ومكرساً اجتماعياً وإعلامياً وسياسياً، رغم تحفظاته الجمة على صعوبته، غير أن ثقته في إمكانية التعايش وضرورتها دفعته إلى طرح وجهات تصور فلسفية للموضوع، منها أنه يسمي التسامح بمرادفه الصفح، «ومبدئيا ليس هناك حد للصفح، ولا مجال معه للقياس، ولا مكان فيه للاعتدال، ولا معنى لأي حد؟... خصوصاً في الجدالات السياسية... فعادة ما تخلط أحياناً وبصورة محسوبة، بين الصفح وتيمات مجاورة: الاعتذار، الندم، العفو العام، التقادم»[27].

4. التسامح في الفكر العربي المعاصر.

هناك قضايا ومشاكل راهنة تعرفها المجتمعات المعاصرة تجعل من سؤال التسامح موضوعاً للتفكير في أبعاده المتعددة، لكن المثقف العربي المعاصر وبحكم انتمائه الحضاري سيجد فكره محاصراً بسؤال إشكالي مغاير وخاص يدور حول مفهوم التسامح في حد ذاته، وهل عرفته الثقافة العربية الإسلامية؟ أي هل كان مفكراً فيه داخل هذه الثقافة، أم أنه يندرج ضمن اللا مفكر فيه في الفكر الإسلامي؟

نجد ضمن المثقفين المعاصرين الذين انخرطوا في هذه الإشكالية، كل من (محمد أركون، محمد عابد الجابري وعلي أومليل)، وقد اخترنا هؤلاء المثقفين لتناولهم نفس الإشكالية مع اختلاف في الأطروحات.

1.4. التسامح عند محمد أركون:

إنه صاحب مشروع نقدي، يقوم على فكرة العقل الاستطلاعي المنبثق حديثاً، عنايته الجوهرية تلخصت في نقد الوعي الديني وطريقة تعقله للأشياء، ويهدف إلى تحديث المجتمعات العربية الإسلامية، بتأسيس وعي تاريخي متجاوز «لا معنى للتحدث عن التسامح في التراث الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي لأن المفهوم، بالمعنى الحديث للكلمة لم يكن موجوداً أصلاً، وأي تحدث عن التسامح في تلك الفترة يعني الوقوع في الإسقاط أو المغالطة التاريخية»[28].

يتفق ما أقره (أركون)مع التطور الغربي، لكن هل كل التراث اليهودي والمسيحي والإسلامي أو كما سماه (جاك دريدا) التراث الإبراهيمي، لا يتضمن تصوراً أو مرادفاً للتسامح؟ كالعفو، والدفع بالتي هي أحسن والصفح ...إلخ. وما كان «التسامح أن ينبثق إلا بعد تفكك السياجات اللاهوتية التقليدية التي تحكمت بالعقل البشري طيلة قرون وقرون (والتي لا تزال تتحكم في الناحية الإسلامية حتى الآن، لأن عنصر التنوير لم ينجح عندنا كما حصل في أوربا)»[29]، والتعليق الذي نلمحه، هو مدى التسامح في التوصيف والحكم (الأركوني) حول المجتمعات الإسلامية، وهل متسامحة أكثر أم المجتمعات الغربية؟. فالحروب المذهبية والسياسية بينها كنموذج

لتنويرها، إذ الواقع العربي ملئ بمعاناة تضاد التسامح وروحه.

يلح (أركون) على أن التسامح، ظاهرة مركبة من الصعب تحقيقها، إلا بتوفر موجبات تحقق سوسيو بسيكو ثقافية، «معرفة بأي معنى نستخدم مصطلح التسامح عندما نحاول أن ندرس كيفية انبثاقه وآلية اشتغاله ضمن أوساط اجتماعية_ثقافية وسياسية متغيرة من وقت إلى آخر (وهنا يدخل عامل التاريخ)، أو متنوعة (وهنا يدخل عامل الأنثروبولوجيا الثقافية، وهكذا نجد أن التسامح عملية صعبة ولا تستطيع كل المجتمعات أن تضمنه... يضاف إلى ذلك أن درجات التسامح وأشكاله تختلف باختلاف التقاليد الثقافية والسياسية المهيمنة في المجتمع»[30].

لقد غلب على طرح (أركون) في هذه المسألة، نفيه التام عن المجتمعات الدينية أن تبني تسامحاً قانونياً ومدنياً إلا ما كان ذا صلة بالاعتبارات الأخلاقية الفردية، ويضيف أيضاً بأن التسامح الذي يتوق إليه الآن من جديد كان قد تولّد بالضبط عن اللا تسامح المتشكل عبر القرون للأنظمة الدينية التقليدية المرتكزة على أجهزة سلطة الدولة، سواء أكان يقف على رأسها إمبراطور أم خليفة أم سلطان أم ملك.

المعروف بأن كل هؤلاء كانوا يستمدون شرعيتهم من الذريعة الدينية. والواقع أن وضع المسيحية والإسلام متشابه جداً من هذه الناحية، لأن توسعهما كدينين مرتبط بتشكل الإمبراطوريات أو الممالك الخاضعة كلياً للتحديد اللاهوتي (الأرثوذكسي) لما يمكن تسميته بالقانون_الحقيقة، أو بالحقيقة_القانون (أي الحق بحسب اللغة القرآنية ذاتها). المقصود الحق الذي علّمه الله للبشر.

صحيح أن طرق تدخّل الإلهيّ في الشؤون البشرية تختلف من دين لآخر، ولكن أجهزة الدولة السلطوية تستمد بالطريقة نفسها مشروعيتها من التعاليم المقدسة والمتعالية التي يحرص على صيغتها (الأرثوذكسية)ويحافظ عليها «مسيّرو شؤون التقديس» بحسب تعبير عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (أي رجال الدين). وهكذا تمّ تشكّل نموذج للعمل التاريخي عبر التاريخ وتجسد في عدد كبير جداً من حالات التضامن المتبادل والوثيق بين ذروة السلطة السياسية (أي الدولة بمختلف أشكالها)، وبين ذروة السيادة المدعوة روحية، وهذا هو النموذج الذي يوجد في مجتمعات أمّ الكتاب.

ينتهي (محمد أركون) في أطروحته **كخلاصة** إلى رفض إسقاط مفهوم التسامح الذي يعتبر مرغوباً فيه اليوم، في الماضي وفي التراث الإسلامي الذي لم يعرفه تاريخيا. ويبقى هذا المفهوم عنده حديثاً ولا يمكن العثور عليه إلا في مرجعيته الأوروبية.

2.4. التسامح في فكر محمد عابد الجابري.

من الطبيعي فيمن يريد الدعوة إلى فضيلة ما، أن يكون هو نفسه قد تحلّى بهذه الفضيلة قبل مباشرة الدعوة إليها؛ ومثل هذا يقال عن الفلسفة التي ينبغي أن ينظر إلى حضور التسامح في بيتها الداخلي، قبل النظر في دور التسامح في علاقاتها مع القضايا والنظم المعرفية الأخرى. فقد انطلق (محمد عابد الجابري) في معالجة هذه الأولوية من تحديد مفهومي الفلسفة والتسامح؛ فالفلسفة عنده هي «البحث عن الحقيقة» كما عرّفها فلاسفة اليونان، والتسامح هو «احترام الموقف المخالف» كما في بعض التعريفات الحديثة له.

ينتج عن هذين التعريفين أن الفلسفة هي المجال الأوسع بامتياز لممارسة التسامح؛ ولاسيما إذا أخذ المرء في الاعتبار اعتماد الشك في التفكير الفلسفي والأخذ بنسبية الحقيقة؛ ولا يختلف الحال عندئذ عن استفادة الباحث الذي يريد حل مسألة ما، في أحد ميادين العلوم من إسهامات الباحثين الآخرين في ذلك الميدان. إلا أن احتكاك الفلسفة بالواقع، وما يعج به من صراعات بين جماعات المصالح المختلفة، ومحاولة بعضها الهيمنة على بعضها الآخر، كثيراً ما أدّيا إلى دفع الفلسفة إلى تجاوز مجالها وهو «البحث عن الحقيقة» و«نسبية الحقيقة »، إلى القول بامتلاك الحقيقة المطلقة التي تمثل وجهة النظر الضيّقة لإحدى جماعات المصالح وإقصاء وجهات النظر الأخرى.

وللخروج من هذا المأزق ينبغي ـ في المستوى الفلسفي ـ أن ينادي الفلاسفة والمفكرون بفتح باب الاجتهاد، وبضرورة الاعتراف بالاختلاف، واحترام رأي الآخر، كما فعل(ابن رشد) في دعوته إلى الاستفادة من آراء فلاسفة اليونان ومعتقداتهم في الموجودات.

أ.التسامح كمفهوم فلسفي.

يؤكد(الجابري) أن مصطلح التسامح غائب في الخطاب الفلسفي بوجه عام، وأنّه لم يعبّر عن مفهوم فلسفي بالمعنى الدقيق عندما استعمله بعض الفلاسفة الأوروبيين في القرن السابع عشر، بل كان يرد ضمن خطاب سياسي لاهوتي، هو أقرب إلى الإيديولوجيا منه إلى الفلسفة. والمقصود بهذا الخطاب هو الكتابات التي انتشرت في زمن الصراع بين(البروتستانت والكاثوليك)، حيث نادى مناصرو (البروتستانتية)الثائرون على هيمنة (الكاثوليكية) وقطبها (بابا روما على السلطة)، نادوا بضرورة التسامح مع المخالفين، أي السّماح لهؤلاء بحق التعبير عن مذهبهم وممارسة شعائرهم الدينية بطريقتهم.

كان خطاب التسامح هذا سياسياً؛ لأنه أراد للسلطة أن تكون خالصة لحكومة الدولة القومية دون البابا، ولاهوتياً؛ لأنه أراد تحقيق الحرية الدينية (للبروتستانت) دون (الكاثوليك)، الذين اعتبرهم تابعين لسلطة أجنبية هي سلطة (البابا)؛ وهذا ما نجده في القراءة الدقيقة لخطاب الفيلسوف الإنجليزي (لوك) في كتابه «رسالة حول التسامح»، الذي دافع فيه عن الفصل بين الدولة والكنيسة، محدّداً مهمّات كل منهما.

وكذلك كان خطاب التسامح عند (فولتير) ، وعند فلاسفة الأنوار بوجه عام، خطاباً سياسياً لاهوتياً في آن معاً؛ فالسلطة هي للدولة القومية دون غيرها، والحرية الدينية هي لأتباع دين الدولة دون غيره؛ ويقتضي هذا ضمنياً عدم التسامح مع الملحدين الذين اعتبروا خطراً على المجتمع والدولة جميعاً، ويقال مثل هذا عن «لا تسامح» فلاسفة الأنوار تجاه الشعوب المستعمرة؛ إذ اعتبروا الاستعمار ضرورة لتمدين الشعوب «غير المتحضرة». كما أنهم غضّوا النظر عن النّزعات العرقية، وربما كان منهم من يعتقد تفاوت الأعراق وأفضليّة بعضها على بعض.

ويستخلص الجابري من دراسة تلك الأقوال وغيرها، أن التسامح كما قدّمته تلك الخطابات ليس مفهوماً فلسفياً أو مبدأ أخلاقياً، بل الأحرى أن يوصف بأنه يمثل علاقة قوى بين طرفين مسامح ومسامح معه، والذي يضبط هذه العلاقة هو ميزان القوى ليس غير.

ب. إعادة بناء مفهوم التسامح.

إنّ هذا الالتباس في مفهوم التسامح في المستوى الفلسفي، لا يعني تخلّي الفلسفة عن مسؤولياتها بشأنه، ولاسيما في هذا العصر الذي يلعب فيه التطرف (المعادي للتسامح)، دوراً بالغ الخطورة في مختلف القضايا في مستوى العالم بأسره.

يذكر(الجابري) أربع قضايا خطيرة، ذات صلة بالتطرف، ينبغي للفكر المعاصر أن يناقشها وهي[31]:

- ✓ التطرف الديني الذي يسمّى الأصولية، وهي تسمية غير دقيقة؛ كما أنه لا يقتصر على الحالة الإسلامية، بل يشتمل على الحالتين المسيحية واليهودية وغيرهما أيضاً.
- ✓ التطهير العرقي، كما حدث في البوسنة والهرسك؛ وهو يشتمل على عمليات من مثل التهجير، واحتلال الأراضي بالقوة، وغيرهما.
- ✓ الفكر الأحادي، الحامل للواء العولمة على الصعيد الاقتصادي الدولي.
- ✓ ما يسمّى بصراع الحضارات؛ وغايته تطويق أمم وشعوب بعينها (الصين، والعرب والمسلمين، بوجه خاص).

ويضيف الجابري:«ولكي يغدو التسامح قيمة يدخل العدل في مضمونها، وتزيد عليه، يجب إعطاء الأولوية للغير داخل المساواة (الإيثار)، فذاك هو التسامح».

ج.التسامح الديني:

المصطلح الأكثر تردداً في مسألة التسامح الديني عند(الجابري) هو التطرف الديني الذي يناقشه بدرجة كبيرة من التفصيل من حيث أسبابه، وتجلياته، ونتائجه، وطرق علاجه والوقاية منه. ويتخذ التطرف بمختلف أشكاله، هيئة أعمال عنف؛ وهو يردّ، كما يرى الجابري، «إلى أحوال ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، كتَفشّي البطالة والظلم الاجتماعي وغياب الحريات الديمقراطية وانسداد آفاق المستقبل»[32]. وقد يكون التطرف دينياً أو غير ديني؛ وقد يتخذ صورة الإرهاب، أو التطهير العرقي، أو إجلاء شعوب عن أوطانها، أو غير ذلك من أشكال التطرف التي ما تزال تمارس في العصر الحاضر.

يعرف (الجابري)التطرف[33]: بأنه مجاوزة حدّ الاعتدال، وبأن «المتطرّف يحصر الصواب في الطرف الذي اختاره، وحده دون غيره، وبالتالي يهمل الباقي ويقصيه»، وهو موقف غير عقلاني لا يصدر عن العقل، بل عن العاطفة والانفعال والهوى[34]. وهو كذلك موقف لا يمكن أن يجد التسامح إليه سبيلاً، لصدوره عن الاعتقاد في امتلاك الحقيقة، كل الحقيقة، ويضع المخالفين جميعاً خارج الحقيقة، وهو الدوغمائية بعينها[35].

يلحّ (الجابري) على إبعاد شبهة التطرف عن الإسلام، وعلى تبيان أنّه دين الوسط والاعتدال والتسامح؛ ويستشهد على ذلك بآيات قرآنية مثل قوله تعالى: {ادع إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن}[36]، وقوله: {وادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه وليّ حميم}[37] وغيرهما...

وعن وجود التسامح في التاريخ العربي السياسي، يشير(الجابري) إلى حركات المرجئة والقدرية الذين اتخذوا موقفاً مخالفاً لموقف الخوارج المتمثل في الربط بين الإيمان وارتكاب الكبيرة، كما يتمثل التسامح في موقف(أبي حنيفة)، كما وصفه (الجابري)، في كتابه: «المثقفون في الحضارة العربية»[38]، بقوله:«الإيمان شيء، والعمل [القيام بالواجبات وترك المحرمات] شيء آخر... إذ هو [الإيمان] مجرّد الاعتقاد في الله وكتبه ورسله...»، ويضيف:«من هذا المنطلق إذن، راح الجيل الأول من المثقفين في الحضارة العربية الإسلامية يدافعون عن مفهوم للإيمان قائم على الاعتدال والتسامح، مفهوم (ليبرالي) إذا جاز لنا استعمال هذه الكلمة في هذا المقام».

وهكذا ينتهي (الجابري) إلى إعادة بناء مفهوم التسامح بالصورة التي تجعله يعبر داخل الثقافة العربية عن المعنى الذي أعطي له داخل الفكر الأوربي كمفهوم ليبرالي. وهو بهذه النتيجة يضع أطروحته في تعارض مع أطروحة (محمد أركون)، هذا الأخير الذي انطلق مقيداً بمعنى سابق، ومفهوم محدد للتسامح استوحاه من الثقافة الأوروبية، لذا فليس من الغرابة في شيء أن لا يعثر عما يبحث عنه، بينما لو انطلق من واقع التجربة الإسلامية الغنية وتطوراتها في شتى المجالات الفكرية والفلسفية والصوفية والإبداعية، لا بد وأن يجد هذه التجربة إلى مفهوم وتقليد في مستوى التسامح الأوربي، لكن بتعبير نابع من واقع المجتمع وثقافته.

3.4. تسامح عند علي أومليل.

أما (علي أومليل)، فقد ناقش مفهوم التسامح في كتابه "الإصلاحية العربية والدولة الوطنية"، فأفرد له دراسة تحت عنوان:«التسامح هل هو مفهوم محايد؟»، وفي كتاب آخر له، "في شرعية الاختلاف". وإذا كان قد تناول في الكتاب الأول مفهوم التسامح كما قال ليرى:«ماذا كان يعني من منظور المفكرين المسلمين انطلاقاً من ظرفية الضغط الأجنبي على العالم الإسلامي»[39]، أي في فترة ضعفه وتراجعه أمام أوربا، فإنه في الثاني اهتم بمرحلة تاريخية تعود إلى ما قبل الضغط الأجنبي، إلى مرحلة كانت فيها المجتمعات الإسلامية في موقع قوة، وكان المثقفون المسلمون فيها واثقين من تفوق حضارتهم ودينهم وعلومهم على غيرهم من الشعوب والثقافات الأخرى.

وهو بهذا ــ سواء في مؤلفه الأول أو الثاني ــ كان منشغلاً بالحفر في التراث الإسلامي في الماضي البعيد لدى القدامى، أو في الماضي

القريب لدى مفكري النهضة والإصلاح الذين عاصروا صدمة الحداثة وعايشوا الهجمة الاستعمارية الأوروبية على العالم العربي الإسلامي، وكانت الغاية التي وجهت (علي أومليل)في حديثه عن التسامح والاختلاف (التسامح عنده يعني قبول الاختلاف)، هي على حد قوله:«ليس من أجل الاختلاف في حد ذاته، بل هو حديث يتجه إلى عمق الديمقراطية، ذلك أن النظام الديمقراطي يسلم بالاختلاف ويشرع له ويبني عليه»[40]. فرجوع (علي أومليل) إلى التراث للتنقيب فيه وتحليله بحثاً عن تجارب الاختلاف والتسامح فيه، إضافة إلى أن وراءه دافعاً سياسياً، فهناك أيضاً سؤال إشكالي ثقافي ومعرفي يشترك فيه (الجابري وأركون)وهو: هل التراث العربي الإسلامي كان عاملاً مساعداً، أم عائقاً على تكون عقلية قابلة بشرعية الاختلاف والتسامح؟.

وكجواب على هذا السؤال فحص (علي أمليل) بنية الخطاب الإصلاحي الإسلامي الحديث، ولم يتردد في الحكم عليه بأنه كان واقعاً تحت تأثير ظرفيته التاريخية التي عرفت الضغط الأجنبي والاستعماري الذي كان يهدد استقلال الأمة ووحدتها، ومن ثم فإنه من غير المتوقع أن يفهم التسامح من طرف مثقفي هذه الفترة التاريخية الحرجة بمعناه الإيجابي، فهو (أي التسامح) كاعتراف بالاختلاف في مجتمع مهدد من الخارج لن يعني عندهم سوى الخلاف ودعم التشتت والتمزق وضرب وحدة الأمة، وبالتالي فإن الموقف الرافض للتسامح بمعناه الليبرالي الحديث كان هو الموقف السائد في ظرفية الضغط الاستعماري.

ولم يكن ذلك كما أكد (علي أومليل) راجعاً فقط إلى عدم فهم مفكري هذه الحقبة (كالأفغاني مثلاً) للأفكار الأوربية الحديثة، ولكن لأن هذا الفكر «كأي فكر آخر له إشكاليته الخاصة، فلا بد أن يصدر عن تأويل لما يتداوله من أفكار إسلامية كانت أم غربية، قصد إلى ذلك أم لم يقصد. فالتأويل إذن قائم بحكم إشكالية حددتها ظرفية العالم الإسلامي الحديث منذ وقوعه تحت الضغط الإسلامي. فكان على دعاة الإصلاح أن يصوغوا أفكارهم بناء على هذه الظرفية»[41].

أما بالنسبة لتجربة القدماء من قبلهم سواء من المتكلمين أو المؤرخين أو الفقهاء أو أصحاب الرحلات وكتاب الملل والنحل والفرق ممن خاضوا مناظرات مع مخالفيهم في الرأي كالمعتزلة مثلاً أو الأشاعرة، الذين احتكوا بمجتمعات وثقافات وديانات مختلفة عن مجتمعاتهم وثقافاتهم ودينهم (كالبيروني مثلاً)، فنجد أن (علي أومليل) أبدى اهتماماً في كتابه "شرعية الاختلاف" بما كتبه هؤلاء القدماء، خاصة في موضوع العقائد والمذاهب، وانتهى إلى أن هناك _ رغم ما عرفته المجتمعات العربية الإسلامية في فترتهم من تنوع في المذاهب والعقائد _، مع ذلك موقفاً إيديولوجياً مسبقاً نجده «عند واضعي هذه الكتب: وهو اعتبارهم لحقيقة واحدة يمتلكها طرف واحد. وهذا معنى حديثهم عن الفرقة (الناجية)»[42]. وهذا مما يعني لدى (علي أومليل) أن التراث العربي الإسلامي في الماضي لم يعرف تجربة التسامح والقبول بالرأي الآخر ،دون أن ينكر أن هناك فقط بعض حالات قليلة طبعها الانقطاع، وأنتجت مناظرات أغنت الفكر العربي[43].

وإذا كانت أطروحة (علي أومليل) تقوم أساساً على ضرورة الاعتراف بأن «هناك مبادئ وقيم فكرية وحقوقية جديدة لم يسبق لها نظير عند الأسلاف»[44]، كقيمة التسامح مثلاً، ومبدأ الحرية ومفهوم حقوق الإنسان بما هو إنسان أولاً، فلأن تفكير الأسلاف والفقهاء من منظور (علي أومليل) اتجه أولاً إلى حقوق الله، وكون هذه الحقوق هي حقوق الإنسان هو تصور جديد وليد القرن 18.

وبهذه الأطروحة يقترب (علي أومليل) من (أركون)ويبتعد قليلاً عن (الجابري). لكننا نجد لدى (أومليل) موقفه الخاص ،حين يصرح أن عدم معرفة الأسلاف في الماضي البعيد والقريب بمفاهيم الحداثة والحرية والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان، لا يمنع من تأصيلها ثقافياً في تراثنا، وهذا العمل يدخل ضمن الاجتهاد الفكري الذي أناطه (علي أومليل)كمهمة بالمثقفين. وبهذا الرأي يعلن ضمنيا عدم اعتراضه على ما يقوم به (الجابري) وغيره من المثقفين ممن اهتموا في مشاريعهم الفكرية بقراءتهم للتراث وتجديدهم له بتأصيلهم لمفاهيم الحداثة وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في التراث العربي الإسلامي.

ومن هذا المنظور وضمن هذا الاتجاه التأصيلي لا يمكن لصوت (ابن رشد) إلا أن يكون صوتاً تسامحياً، وإن لم يكن قد استعمل التسامح بلفظه، لأنه صوت الحكمة والفلسفة والعقل، والفلسفة لا يمكنها إلا أن تكون مجالاً للتسامح والاجتهاد والاختلاف. وإذا انحرفت عن هذا المبدأ تتحول إلى وثوقية (Dogmatisme)تقود إلى اللا تسامح (L'intolérance) وإلى التعصب (Le fanatisme) وهذه الروح التسامحية نجدها حاضرة في التجربة الفلسفية العربية الإسلامية بدءا من (الكندي)واستمراراً مع (ابن رشد)الذي كان حريصا على بيداغوجية التسامح في مؤلفاته، حيث كان يؤكد على ضرورة احترام آراء وأفكار «من تقدمنا» _ في إشارة إلى اليونان _، «سواء كان ذلك الغير مشاركاً لنا أو غير مشارك في الملة»[45]، وينبغي «أن نضرب بأيدينا في كتبهم، فننظر فيما قالوه من ذلك فإن كان كله صواب قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه»[46]، أي ما كان «منها موافقاً للحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم»[47]. فهذه الأقوال تتضمن دعوة للتسامح باحترام ثقافة الآخر والقبول ضمنياً باختلاف الثقافات وتنوعها وضرورة التعايش والحوار فيما بينها، أي ما يسمى راهناً بثقافة السلم.

وهذه الروح نجدها أيضا عند معاصره، الصوفي صاحب الفتوحات المكية، (محيي الدين بن عربي 1164 – 1540) الذي نلمس لديه نزعة التسامح الديني حين يقول في قصيدته الشعرية «تناوحت الأرواح».

لقد صار قلبي قابلا كل صورة فمرعى لغزلان ودير لرهبان

إلى أن يقول:

أدين بدين الحب أنى توجهت ركائبه فالحب ديني وإيماني.

والملاحظ أن استعماله لكلمة الحب للدلالة على التسامح تتفق مع بعض التصورات الحديثة التي تفضل استعمال كلمة الاحترام والحب بدل كلمة التسامح مثل: معجم لالاند. وهذا في النهاية يرجع إلى واقع المجتمع الإسلامي في الأندلس، وحاجته إلى التسامح والتعايش الديني بين المسلمين والمسيحيين آنذاك.

وهذا ما يؤكد ضرورة التفكير في التسامح ومدى حضوره أو غيابه في الثقافة العربية الإسلامية انطلاقاً من المجتمع وحاجاته وتجاربه وتطلعاته وعدم الاقتصار على التحليل اللغوي أو البحث في القواميس عن وجود هذه الكلمة التي تقود إلى المفهوم، حتى وإن كنا نسلم بأن اللغة تعكس ثقافة المجتمع وتؤثر في بناء فكره ومفاهيمه ومقولاته في كل حقبة من حقبه التاريخية، لأن وقائع التاريخ العربي والتجربة الإسلامية في غناها وتنوعها واتساعها قادرة أن تقدم للباحث المهتم بإشكالية الإسلام والحداثة تربة خصبة لتأصيل واستنبات الكثير من قيم ومفاهيم الحداثة، حتى تصبح هذه الأخيرة حاملة لمعنى إيجابي لا يجعلها فقط رديفة للغرب ومرتبطة بزمن معين، بل تفهم (كموقف للروح أمام مشكلة المعرفة).

إن هذا الأمر يتيح إمكانية الإمساك بلحظات حداثية في تاريخ الفكر العربي والتراث الإسلامي، فلحظة مع (المعتزلة) بعقلانيتهم وقولهم بالحرية، ولحظة مع (ابن رشد) بعقلانيته وتسامحه الفكري، ولحظة أخرى مع المفكرين ذوي النزعة الإنسانية في القرن الرابع الهجري أمثال (ابن مسكويه والتوحيدي والجاحظ...الخ).

5.خاتمة:

وإذا كانت فكرة التسامح بسيطة وشفافة في حضورها، فإنها كارثية وقاتلة في غيابها. إن غياب التسامح يعني انتشار ظاهرة التعصب والعنف وسيادة عقلية التحريم والتجريم في السلطة وخارجها من قبل جماعات التطرف والتشدد، أو ما اصطلح على تسميته بالأصولية، سواء على الصعيد الفكري أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الديني أو ما يتعلق بنمط الحياة.

وهذا ما يفيد في الختام بأن التساؤل عن التسامح ومرجعيته والتفكير فيه كمفهوم حداثي يؤول إلى التفكير في الديمقراطية والحداثة

وأسئلتها وما تطرحه راهناً من تحد وإشكالات وقضايا على الوعي العربي الإسلامي ومثقفيه بمختلف تياراتهم، وكيفية التعامل معها وبأية رؤية؟ وبأي منهج؟

الهـــــوامش:

(*) أ: **مصطفى عماري:** أستاذ مساعد قسم (أ)، وطالب دكتوراه سنة ثالثة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان _ الجزائر.

(1) لمزيد من الاطلاع على تحليل ريكور لمبدأ التسامح وموقفه من دلالاته المعجمية يُرجى العودة إلى مؤلَّفِه المعنون Lecteurs I: Autour du politique في الجزء الذي يقع من الصفحة 295 إلى الصفحة 312 ويحمل عنوان Tolérance, intolérance, intolérable

(2) سمير الخليل، التسامح في اللغة العربية، ضمن كتاب جماعي التسامح بين شرق وغرب، ت. إبراهيم العربي، ص 5-23، دار الساقي، لندن، 1992.

(3) محمد اركون ، الإسلام و مفهوم التسامح في الغرب،.

(4) Edgar Morin, introduction a une politique de l'homme, édition du seuil,

paris, 1965, p92.

[5] ابن منظور الإفريقي ،لسان العرب، بيروت دار الصادر ، 1990.ص348.

[6] جوزيف لوكلير ، التسامح في عصر الإصلاح ، تر: جورج سليمان ،المنظمة العربية للترجمة ، بيروت 2009،ص23.

[7] لالاند، أندريه، ،موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، مشورات عويدات، بيروت ، الطبعة الثانية 2001، ص 1460.

[8] جون لوك ، رسالة في التسامح ، تر: عبد الرحمن بدوي، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ، 2006، ص 8. .

[9] المعجم العلمي للمعتقدات الدينية، تر سعد الفيشاوي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص636.

[10] حسن عجيل حسن ،أهمية التسامح و الاحترام المتبادل في المجتمع في إشاعة ثقافة اللاعنف ، عن مجموعة من الباحثين : ثقافة اللاعنف في التعامل مع الأخر، ، واقع المؤتمر المركزي لجامعة السليمانية في بيت الحكمة ،بغداد ،2008 ص393.

[11] جون رولز ، قانون الشعوب وعودة إلى فكرة العقل العام ، تر: محمد خليل ، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة،2007، ص 202.

[12] نفس المصدر ، ص124.

[13] هناء محمد حسن ،مفهوم التسامح في الأديان السماوية ، عن مجموعة باحثين ، التسامح في الديانات السماوية ، ص 96.

[14] عبد الحسين شعبان ، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي المعاصر ، بيروت ، 2005 ، ص58.

[15] أشرف عبد الوهاب، التسامح الإجتماعي بين التراث و التغيير ، مركز البحوث و الدراسات الإجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص77

[16] عبد الحسين شعبان ، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي المعاصر ، بيروت ، 2005 ، ص60.

[17] يقتضي السياق التفريق بين مفهوم الجنسين ،و مفهوم الجندر Gender (النوع الإجتماعي) الذي يشير إلى التكوين الثقافي و الإجتماعي الذي يجعل للرجل و المرأة ادوار ووظائف محددة قابلة للإختلاف و التغير حسب الظروف و الأزمنة المختلفة لتاريخ البشرية ، فالإختلافات بينهما لا تعود لأسباب بايولوجية بل تعود لطبيعة ثقافات المجتمعات و الأفكار السائدة فيها و التي تهمش المرأة و تمنعها من ممارسة حقوقها الطبيعية و هذا هو اللاتسامح بعينيه.أنظر للمزيد: رجاء محمد قاسم ، العنف ضد المرأة في ضوء مفاهيم النوع و الظروف الفردية ، عن مجموعة من الباحثين ، ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخرين، واقع المؤتمر المركزي لجامعة السليمانية في بيت الحكمة ،بغداد ،2008 ، ص 220،.223.

[18] حسين لطيف كاظم ، المرأة في العراق، مقاربة من منظور نوع اجتماعي ، عن مجموعة من الباحثين :بناء الإنسان – بناء العراق ، أعمال المؤتمر المركزي ، لبيت الحكمة ، بغداد 2009، ص367-368.

[19] جون رولز ، قانون الشعوب وعودة إلى فكرة العقل العام ، مرجع سبق ذكره ، 202.

[20] سمير الخليل ، التسامح في اللغات الغربية ،عن مجموعة من الباحثين ، التسامح بين شرق وغرب ، ط1، تر :إبراهيم العريس ، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص8.

[21] عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديموقراطي في العراق الواقع – المستقبل ، مؤسسة مرتضى مصر للكتاب العراقي ، القاهرة ، 2009، ص 386.

[22] توماس بالدوين ،التسامح في الحق و الحرية، عن مجموعة من الباحثين ، التسامح بين شرق وغرب ، ط1، تر : إبراهيم العريس ، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص76.

[23] محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997،ص 30.

[24] إبراهيم إعراب، التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، المستقبل العربي، / أكتوبر، عدد 224، 1997، ص50.

[25] في اللغة الانكليزية فان كلمة tolerance تدل على شكل من السلوك وتتميز عن toleration التي تعبر عن عمل قانوني يعطي ضمانات للأشخاص لممارسة دينهم الخاص، بينما في اللغة الألمانية فان كلمة tolerant تشير إلى المعنيين أعلاه أي إلى النظام القانوني الضامن للتسامح toleration وإلى التوقعات المعيارية للسلوك المتسامح .

[26] ومن الأمثلة على هذه المراسيم:

رسوم هنرى الرابع في فرنسا 1598 والمسمى Edict of Nantes .

قانون التسامح the Toleration Act الصادر عن ملك انكلتر1689 .

[27] جاك دريدا وآخرون ، المصالحة والتسامح ، وسياسات الذاكرة ،تر: حسين العمراني ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، 2005، ص 7-8.

[28] محمد أركون ، قضايا في نقد العقل الديني ، كيف نفهم الإسلام اليوم،؟ تر: هشام صالح ، ط 02،دار الطليعة ، بيروت 2000، ص240.

[29] نفس المصدر ، ص246-248.

[30] نفس المصدر ، ص255.